



THE SENTRY

WAR CRIMES SHOULDN'T PAY

السودان يحتاج إلى ما هو أكثر من الأقوال. إنه يحتاج إلى أفعال.

بقلم جورج كلوني وجون برينديرجاست

14 أبريل 2019

لطالما اصطفت الحكومات من جميع أنحاء العالم على مدار العقد الماضي لمنح الشرعية لنظام عمر حسن البشير في السودان - حتى مع استمراره في [الهجوم على المدنيين في دارفور](#)، و [حرق كنائس المسيحيين](#)، ومنع الغذاء عن مناطق جبال النوبة، وتوفير الدعم للجماعات المتطرفة، واعتقال و [تعذيب المحتجين](#). حيث سعت العديد من الدول، مثل [الولايات المتحدة](#)، و [المملكة المتحدة](#)، و [الاتحاد الأوروبي](#)، و [الاتحاد الأفريقي](#)، و [الصين](#)، و [روسيا](#)، و [دول الخليج](#)، إلى إيجاد سبل لتعزيز علاقاتها مع حكومة البشير بدلاً من مواجهة هذه الانتهاكات والتصدي لها.

لم يتصدى للبشير وحلفائه العسكريين سوى جهة واحدة فقط: الشعب السوداني ذاته. عقب سنوات من تنظيم الصفوف والمقاومة، تمخض الحراك الاجتماعي الساعي للإصلاح في السودان عن اندلاع الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، مما نتج عنه في نهاية المطاف "[انقلاب داخلي](#)" يوم [الخميس ١١ أبريل](#). أُستبدل البشير بحليفه ووزير الدفاع في نظامه [عوض بن عوف](#)، المدان بمشاركته في ارتكاب جرائم إبادة جماعية في دارفور. وفي اليوم التالي، [أُستبدل](#) هو أيضاً بقائد عسكري آخر، الفريق الأول عبد الفتاح برهان.

إن تعاقب تولي المسؤولين للإدارة يُعد نهجاً شائعاً لدى الأنظمة المستبدية، حيث يعمل النظام على إطالة عمره عبر تغيير الشخصية الأساسية في مقدمته دون المساس بجذور النظام القائمة على العنف والفساد.

إلا أن الأمر لم ينطلي على المحتجين، واستمرت الحشود في مظاهراتها العارمة رغم [التحذيرات](#) و [حظر التجوال](#) الذي فرضه بن عوف ونداءات التوافق من برهان. هذا ورغم [تصريح](#) برهان بأن المجلس العسكري سوف يعين رئيس وزراء ومجلس وزراء من المدنيين، إلا أنه لم يتعهد بتولي رئيساً مدنياً للرئاسة. إن السماح للجيش [بالإشراف](#) على الانتقال إلى حكم ديمقراطي، حتى وإن كان بصورة محدودة، أشبه بالسماح للثعالب بمراقبة أعشاش الدجاج، وهو ما من شأنه تقويض الجهود المبدولة لاستئصال [الفساد والعنف الذي ترعاه الدولة](#)، وهما السمتان الرئيسيتان لثلاثة عقود من الحكم العسكري في السودان.



إن خطر اندلاع أعمال عنف ضخمة قائم بالفعل. لقد تنقلنا سوياً لما يزيد عن اثني عشر عاماً بين المناطق التي مزقتها الحروب في السودان، واستمعنا للكثير من قصص الموت والدمار. ولقد كان العامل الأساسي تقريباً في أغلب الاعتداءات العنيفة التي وصفها الناجون هو ميليشيات "جناويد"، وهي عصابات تدعمها الحكومة ومدمجة في الخدمات الأمنية للنظام، ومؤخراً تم نشرها عند معاقل سيطرة المحتجين.

ورغم هذه الأمور المثيرة للقلق، إلا أن الإطاحة بالبشير تُعد دليلاً على تصدع أركان هذا النظام المعيب. لدى المجتمع الدولي حالياً فرصة ثانية لتصحيح إخفاقات سياساته السابقة وتأييد مطالبات الشعب السوداني. إن تغيير رأس النظام فقط ليس كافياً: لقد حان الوقت لتغيير المنهج.

حث قادة العالم السودان على ضبط النفس عند التعامل مع المحتجين. كما تمارس الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ضغوطاً خفية على النظام لدعم الانتقال إلى حكم ديمقراطي. إلا أنه إذا اقتصر الأمر على مجرد "الحث" فحسب بدون اتخاذ أي خطوات فعلية في هذا الصدد، ربما تصبح السودان مثل مصر، حيث لا يزال النظام الفاسد عسكري القيادة في سدة الحكم رغم تغير القيادات. على المجتمع الدولي ممارسة ضغوط لإقناع العسكر بتسليم السلطة التنفيذية بالكامل لحكومة انتقالية مدنية.

إن الجنرالات في السودان عرضة للتأثر بالمخاطر المالية. حيث تعاني البلاد، إثر السياسات الحكومية الكارثية، من ديون ساحقة، ومن ثم فهي في حاجة إلى مساعدات وإعفاء من الديون. تألفت المساعدات الأساسية للسودان من مساعدات مالية عاجلة تبرعات لحالات الطوارئ من دول الخليج، والمساعدات الأوروبية الهادفة إلى الحد من تدفقات المهاجرين إلى أوروبا - وهي المهمة التي وكل بها النظام بعض ميليشياته الوحشية. والآن، يجب تعليق كافة أشكال المساعدات باستثناء تلك المخصصة لاحتياجات الإغاثة الإنسانية لحين تطبيق الحكم المدني وحل جميع الميليشيات.

طوال عقدين، تم تعليق طلب النظام إعفاء السودان من الديون بسبب إدراجها في قائمة الولايات المتحدة الأمريكية للدول الراحية للإرهاب. وخلال العام الماضي، خطت الولايات المتحدة بعض الخطوات لحذف السودان من هذه القائمة، وهو ما من شأنه التمهيد لتخفيف الديون بشكل كبير. هذا وقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عقب الإطاحة بالبشير تعليق هذه العملية مؤقتاً، فضلاً عن أن استئنافها مشروط باكتمال تنفيذ عملية التحول الديمقراطي في السودان بشكل حقيقي، وليس مجرد الإعلان عن هذا التحول.

إلا أن أكثر سبل ممارسة الضغوط فعالية هي ملاحقة الأصول التي يغسلها البشير وحلفاؤه عبر النظام المالي الدولي. عمدت الشبكة العسكرية والتجارية للبشير على مدار عقود إلى تهريب موارد البلاد إلى الخارج، حيث ملأت بها الحسابات البنكية، فضلاً عن شراء الأصول العقارية وتغطية أنشطتها عبر الشركات الوهمية في جميع أنحاء العالم. وكنتيجة لعملية توثيق الفساد والكشف عن عدم كفاية ضوابط مكافحة غسيل الأموال الذي أبرزته منظمة (the Sentry) مؤخراً، فمن المرجح أن يكتف نخبة هذه النظام جهودهم لإخفاء ثروتهم من الكسب غير المشروع خارج السودان.

إن ملاحقة هروب رؤوس الأموال من شأنه أن يقدم دعماً حقيقياً للمحتجين السودانيين. ينبغي على وزارة الخزانة الأمريكية وغيرها من الجهات التنظيمية حول العالم إصدار مذكرات استشارية للقطاعات المالية والعقارية بها التحذير من خطر تهريب الممتلكات من "الأشخاص المعرضين للفساد السياسي" في السودان إلى ولاياتهم القضائية. كما يتعين على الولايات المتحدة تطبيق عقوبات قانون ماغنيتسكي العالمي على الموظفين الحكوميين المسؤولين عن تفشي الفساد وانتهاكات الحقوق في السودان.



إن المحتجين الشجعان في السودان في حاجة إلى ما يزيد عن الأقوال فحسب: إنهم بحاجة إلى خطوات دولية قوية توفر فرصة لتحقيق تغيير حقيقي.

نشر هذا المقال للمرة الأولى في [The Washington Post](#) بقلم الشريكين المؤسسين لمنظمة [The Sentry](#) جورج كلوني وجون برينديرجاست.

